

علي فيلاي

الالتزامات

الفعل المستحق للتعويض

ENAG



EDITIONS

الفهرس

5	مقدمة.....
6	1 - تعريف المسؤولية.....
6	2 - المسؤولية المدنية والمسؤولية الجزائية.....
10	1.2 - الادعاء المدني.....
11	1.1.2 - تحريك الدعوى العمومية.....
11	2.1.2 - تمديد اختصاص القاضي الجزائي.....
13	2.2 - قاعدة الجنائي يقيد المدني.....
13	1.2.2 - إيقاف الفصل في الدعوى المدنية.....
14	2.2.2 - تقييد القاضي المدني بالحكم الجزائي.....
16	3 - أنواع المسؤولية المدنية.....
22	1.3 - مجال المسؤولية العقدية.....
22	1.1.3 - وجود عقد صحيح.....
23	2.1.3 - إخلال بالتزام عقدي.....
23	3.1.3 - قيام المسؤولية في إطار العلاقة العقدية.....
26	2.3 - آثار الصبغة الاستثنائية للمسؤولية العقدية.....
27	1.2.3 - الجمع بين أحكام المسؤوليتين.....
28	2.2.3 - الخيرة بين المسؤوليتين.....
29	4 - تطور المسؤولية المدنية.....
30	1.4 - المرحلة التاريخية.....
31	1.1.4 - اختلاط العقوبة بالتعويض.....
33	2.1.4 - انفصال المسؤولية المدنية عن المسؤولية الجزائية.....

35	2.4 - المرحلة الحديثة
	1.2.4 - الخطأ قوام النظرية العامة للمسؤولية المدنية:
36	المسؤولية الشخصية ووظيفتها التعويضية والمعيارية
	2.2.4 - تراجع الخطأ كأساس للمسؤولية المدنية:
38	المسؤولية الموضوعية ووظيفتها التعويضية
	3.2.4 - جميعه الأخطار وظهور نظام تعويضي جديد موازي
42	لنظام المسؤولية
44	3.4 - مستقبل نظام المسؤولية المدنية.....
49	الباب الثاني: شروط المسؤولية المدنية
55	الفصل الأول: الفعل المولد للضرر
55	المبحث الأول: الفعل الشخصي: الخطأ.....
57	المطلب الأول: تعريف الخطأ
60	المطلب الثاني: عناصر الخطأ
60	الفرع الأول- العنصر المادي : التعدي
60	1 - مجال التعدي
60	1.1 - الإخلال بواجب أو بقاعدة قانونية.....
64	2.1 - التعسف في استعمال الحق
72	2 - معيار تقدير التعدي
73	الفرع الثاني: العنصر المعنوي
74	1 - إرادة القيام بالتعدي
75	1.1 - التمييز
77	2.1 - مسؤولية عديم التمييز عن فعله الشخصي
80	3.1 - مسؤولية القاصر المميز عن فعله الشخصي
81	4.1 - مسؤولية الأشخاص الاعتبارية
81	2 - درجات الخطأ

83	1.2 - الخطأ العمدي
84	2.2 - الخطأ بإهمال
85	2.3 - الخطأ الجسيم
86	4.2 - الخطأ غير المعذور
87	3 - التعدي المشروع
87	1.3 - الدفاع الشرعي
88	1.1.3 - التعدي
88	1.1.1.3 - وجود خطر
89	2.1.1.3 - خطر غير مشروع
89	2.1.3 - الدفاع
89	1.2.1.3 - الدفاع وسيلة لرد الخطر
89	2.2.1.3 - مقدار الدفاع
90	2.3 - تنفيذ أمر الرئيس
90	1.2.3 - الفاعل: موظف أو عامل عمومي
90	2.2.3 - صلة الضرر بتنفيذ الأوامر
91	3.2.3 - طاعة الأوامر واجبة
91	3.3 - حالة الضرورة
91	1.3.3 - وجود خطر محقق
92	2.3.3 - مصدر الخطر
92	3.3.3 - مقدار الضرر
93	4.3 - أمر أو إذن القانون
94	المبحث الثاني: فعل الغير
95	المطلب الأول: فعل الخاضع للرقابة
96	الفرع الأول: شروط قيام مسؤولية المكلف بالرقابة
98	1 - واجب الرقابة
98	1.1 - مصدر واجب الرقابة
99	1.1.1 - القانون

103	2.1.1 - الاتفاق
103	2.1 - مضمون الالتزام بالرقابة
106	2 - حاجة الفاعل إلى الرقابة
107	1.2 - حالة القصر
112	2.2 - الحالة العقلية
112	3.2 - الحالة الجسمية
114	3 - الفعل الضار بالغير
116	الفرع الثاني : النظام القانوني لمسؤولية المكلف بالرقابة
117	1 - افتراض المسؤولية الشخصية للمكلف بالرقابة
117	2 - الخطأ المفترض في واجب الرقابة : أساس المسؤولية
119	3 - دفع المسؤولية
119	1.3 - إثبات أداء واجب الرقابة
120	2.3 - نفي علاقة السببية
121	المطلب الثاني: مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه
122	الفرع الأول: شروط مسؤولية المتبوع
122	1 - رابطة التبعية
123	1.1 - رابطة التبعية: اختيار من جانب المتبوع وخضوع من جانب التابع
125	2.1 - رابطة التبعية: سلطة التوجيه والرقابة تقابلها حالة خضوع
125	1.2.1 - المقصود بسلطة التوجيه والرقابة
131	2.2.1 - مصدر سلطة التوجيه والرقابة
131	1.2.2.1 - رابطة التبعية: رابطة قانونية
132	2.2.2.1 - رابطة التبعية: رابطة اقتصادية
133	3.2.2.1 - رابطة التبعية: سلطة فعلية
136	3.1 - رابطة التبعية: عمل لحساب الغير
138	2 - فعل التابع الضار

3 - اتصال فعل التابع الضار بوظيفته	143
1.3 - الفعل الضار حال تأدية الوظيفة	144
2.3 - الفعل الضار وتجاوز حدود الوظيفة	145
1.2.3 - الفعل الضار بسبب الوظيفة	146
1.1.2.3 - الاتصال السببي	146
2.1.2.3 - العنصر النفسي	148
2.2.3 - الاتصال العرضي	149
الفرع الثاني: نظام مسؤولية المتبوع	151
1 - افتراض مسؤولية المتبوع	151
1.1 - افتراض مسؤولية المتبوع لصالح الضحية	151
1.1.1 - قيام مسؤولية المتبوع	151
2.1.1 - دفع مسؤولية المتبوع	153
2.1 - حق المتبوع في الرجوع على تابعه	155
2 - أساس مسؤولية المتبوع	156
1.2 - مسؤولية المتبوع : مسؤولية شخصية	157
1.1.2 - الخطأ : أساس مسؤولية المتبوع	157
2.1.2 - الفعل الضار : أساس مسؤولية المتبوع	158
1.2.1.2 - التبعة : قوام مسؤولية المتبوع	158
2.2.1.2 - نظرية الضمان	160
2.2 - مسؤولية المتبوع مسؤولية عن عمل الغير	161
1.2.2 - نظرية النيابة	161
2.2.2 - نظرية الكفالة	162
3.2.2 - نظرية الحلول	163
المبحث الثالث: فعل الشيء	165
المطلب الأول: المبدأ: الحارس مسؤول عن فعل الشيء أو فعل الحيوان ...	167

168	الفرع الأول : شروط مسؤولية الحارس
168	1 - المقصود بالشيء وبالحيوان
169	1.1 - المقصود بالشيء
169	1.1.1 - الأشياء المادية بمفهومها الواسع
172	2.1.1 - الاستثناءات
172	1.2.1.1 - الأشياء الخاضعة لأحكام خاصة
172	2.2.1.1 - طبيعة الشيء
173	1.2.2.1.1 - جسم الإنسان
174	2.2.2.1.1 - الأشياء غير المملوكة res nullus
176	2.1 - المقصود بالحيوان
177	2 - فعل الشيء
177	1.2 - محاولة الفصل بين فعل الإنسان وفعل الشيء
178	1.1.2 - العيب الذاتي في الشيء
179	2.1.2 - فعل الشيء المستقل
183	2.2 - الشيء أداة الضرر
183	1.2.2 - تدخل الشيء
185	2.2.2 - دور الشيء الفعال
189	3.2.2 - الدور الفعال للشيء مفترض
193	3 - حراسة الشيء
193	1.3 - مفهوم الحراسة
197	2.1.3 - الحراسة المادية وقوامها الحيازة الفعلية للشيء
198	3.1.3 - الحراسة المعنوية وقوامها سلطة الإمرة على الشيء
204	2.3 - صور الحراسة
204	1.2.3 - الحراسة الجماعية
208	3.2.3 - انتقال الحراسة

208	1.3.2.3 - انتقال الحراسة بإرادة الحارس
209	2.3.2.3 - انتقال الحراسة بدون إرادة الحارس
209	1.2.3.2.3 - ضياع الشيء
209	2.2.3.2.3 - سرقة الشيء
210	الفرع الثاني: أساس مسؤولية الحارس
215	1 - فكرة الخطأ حماية لمصلحة المسؤول
216	1.1 - الخطأ في الرقابة
216	2.1 - الخطأ في الحراسة
220	2 - نظرية المخاطر
222	3 - نظرية الضمان
222	المطلب الثاني : الحالات الاستثنائية للمسؤولية عن فعل الشيء
223	الفرع الأول: مسؤولية الحائز عن الأضرار الناشئة عن الحريق
223	1 - شروط قيام المسؤولية
223	1.1 - الحريق : مصدر للضرر
223	1.1.1 - حريق مال المسؤول
224	2.1.1 - تسرب الحريق إلى ممتلكات الغير
224	2.1 - خطأ المسؤول
225	2 - مسؤولية الحائز
227	3 - أساس المسؤولية عن الحريق
228	الفرع الثاني : مسؤولية المالك عن انهدام البناء
228	1 - انهدام البناء: مجال المسؤولية
228	1.1 - المقصود بالبناء
230	2.1 - انهدام البناء
230	2 - ارتباط المسؤولية بالملكية
232	3 - أساس المسؤولية

208	1.3.2.3 - انتقال الحراسة بإرادة الحارس
209	2.3.2.3 - انتقال الحراسة بدون إرادة الحارس
209	1.2.3.2.3 - ضياع الشيء
209	2.2.3.2.3 - سرقة الشيء
210	الفرع الثاني: أساس مسؤولية الحارس
215	1 - فكرة الخطأ حماية لمصلحة المسؤول
216	1.1 - الخطأ في الرقابة
216	2.1 - الخطأ في الحراسة
220	2 - نظرية المخاطر
222	3 - نظرية الضمان
222	المطلب الثاني : الحالات الاستثنائية للمسؤولية عن فعل الشيء
223	الفرع الأول: مسؤولية الحائز عن الأضرار الناشئة عن الحريق
223	1 - شروط قيام المسؤولية
223	1.1 - الحريق : مصدر للضرر
223	1.1.1 - حريق مال المسؤول
224	2.1.1 - تسرب الحريق إلى ممتلكات الغير
224	2.1 - خطأ المسؤول
225	2 - مسؤولية الحائز
227	3 - أساس المسؤولية عن الحريق
228	الفرع الثاني : مسؤولية المالك عن انهدام البناء
228	1 - انهدام البناء: مجال المسؤولية
228	1.1 - المقصود بالبناء
230	2.1 - انهدام البناء
230	2 - ارتباط المسؤولية بالملكية
232	3 - أساس المسؤولية

234	الفرع الثالث: مسؤولية المنتج.....
240	1 - مجال مسؤولية المنتج.....
240	1.1 - مصدر الضرر: عيب المنتج.....
240	1.1.1 - مفهوم المنتج.....
242	1.1.1.1 - المنتج في قانون حماية المستهلك.....
243	2.1.1.1 - المنتج في مسؤولية المنتج.....
244	2.1.1 - عيب المنتج.....
249	1.2 - المنتج.....
250	1.2.1 - المنتج بين الأحادية والتعددية.....
252	1.2.2 - المنتج الفعلي والمنتج الظاهر.....
253	3 - نظام مسؤولية المنتج.....
254	1.3 - قيام المسؤولية.....
254	1.1.3 - الضرر.....
255	2.1.3 - مصدر الضرر.....
258	3.1.3 - علاقة السببية.....
258	3.2 - طرق نفي المسؤولية.....
260	1 - مفهوم مضار الجوار غير المألوفة.....
261	1.1 - المقصود بالجوار.....
266	2.1 - مضار الجوار غير المألوفة.....
266	1.2.1 - حالات مضار الجوار.....
268	2.2.1 - تقدير مضار الجوار غير المألوف.....
268	1.2.2.1 - السلطة التقديرية لقاضي الموضوع.....
270	2.2.2.1 - القواعد المكرسة من قبل الاجتهاد القضائي.....
271	2 - الأساس القانوني للمسؤولية عن مضار الجوار غير المألوفة.....
275	الفصل الثاني: الضرر.....
276	المبحث الأول: مفهوم الضرر.....

276	المطلب الأول: تعريف الضرر
278	المطلب الثاني: أنواع الضرر
278	الفرع الأول: الضرر المادي والضرر المعنوي
279	1 - الضرر المادي
281	2 - الضرر المعنوي
285	الفرع الثاني: الضرر الجسماني والضرر البيئي
285	1 - الضرر الجسماني
287	2 - الضرر البيئي
291	المبحث الثاني: شروط الضرر
291	المطلب الأول: الضرر المحقق
291	الفرع الأول - الضرر المستقبل
292	الفرع الثاني - تفويت الفرصة
293	الفرع الثالث - خطر الأضرار le risque de dommage
295	المطلب الثاني: الضرر المباشر
297	المطلب الثالث: الضرر الشخصي
298	الفرع الأول: الضرر المرتد
299	الفرع الثاني: المصالح الجماعية
302	المطلب الرابع: الاستفادة من أكثر من تعويض
306	الفرع الأول: حق الضرر في تكملة التعويض
307	الفرع الثاني: حق المؤمن في الحلول
308	الفرع الثالث: حالات جواز الجمع بين التعويضين
311	الفصل الثالث: علاقة السببية
312	المبحث الأول - مفهوم علاقة السببية
312	المطلب الأول - النظريات المقترحة
312	الفرع الأول: نظرية تكافؤ الأسباب
314	الفرع الثاني: نظرية السبب المنتج
316	المطلب الثاني: مفهوم علاقة السببية في التشريع

318	المبحث الثاني: إثبات علاقة السببية
318	المطلب الأول: عبء إثبات علاقة السببية
318	الفرع الأول: عبء الإثبات على عاتق المضرور
318	الفرع الثاني: الاستثناء: افتراض علاقة السببية
319	1 - افتراض علاقة السببية قانونا
319	2 - افتراض علاقة السببية قضاء
320	المطلب الثاني: وسائل إثبات علاقة السببية
320	المطلب الثالث: نفي علاقة السببية
322	المطلب الأول: المقصود بالسبب الأجنبي
322	الفرع الأول: تعريف السبب الأجنبي
326	الفرع الثاني: صور السبب الأجنبي
326	1 - القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ
327	2 - خطأ وعمل المضرور
328	3 - خطأ وعمل الغير
328	المطلب الثاني: آثار السبب الأجنبي
329	الفصل الرابع: جبر الأضرار الجسدية
332	المبحث الأول: المخاطر الاجتماعية عبء على المجتمع
332	المطلب الأول: جميعة الأخطار
335	الفرع الأول: مخاطر العمل
337	الفرع الثاني: مخاطر المرور
338	الفرع الثالث: مخاطر المظاهرات والتجمعات وأعمال العنف
340	المطلب الثاني: جميعة التعويض
340	الفرع الأول: تنظيم الدولة للتضامن الاجتماعي: التأمين
344	الفرع الثاني: تكفل الدولة بالتعويض
344	1- الصناديق الخاصة بالتعويض
346	2- ميزانية الدولة

المبحث الثاني: الحق في السلامة الجسدية: أساس الحق في التعويض ..	347
المبحث الثالث: النظام القانوني للتعويض	352
المطلب الأول: التعويض « بقوة القانون »	352
الفرع الأول: التعويض بدون شروط	352
الفرع الثاني: التعويض بدون قيد	355
المطلب الثاني: الأضرار الجسمانية محل التعويض	357
المطلب الثالث: التعويض جزائي ومحدد سلفاً	362
الفرع الأول: مساواة الضحايا في التعويض	362
الفرع الثاني: مقدار التعويض: عملية حسابية	363
المطلب الرابع: إجراءات التعويض	365
الفرع الأول: المصالحة	365
الفرع الثاني: الخبرة	366
الفرع الثالث: التحقيق الإداري	368
الباب الثاني: آثار المسؤولية المدنية: التعويض	371
المبحث الأول: خصائص الحق في التعويض	373
المطلب الأول: القانون: مصدر الحق في التعويض	373
الفرع الأول: الحق في التعويض ينشأ بنشأة الضرر	374
الفرع الثاني: طبيعة أحكام المسؤولية المدنية	376
1 - أحكام المسؤولية التقصيرية من النظام العام	377
1.1 - بطلان شرط الاعفاء من المسؤولية التقصيرية	378
2.1 - صحة الشرط المشدد من المسؤولية التقصيرية	379
2 - أحكام المسؤولية العقدية ذات طابع مكمل	380
1.2 - المبدأ - الاشتراطات المتعلقة بالمسؤولية العقدية صحيحة	380
1.2.2 - غش المتعاقد المدين وخطئه الجسيم	382
2.2.2 - الطبيعة الجسمانية للأضرار	384

385	 1.3.2.2 - بطلان شرط الإعفاء في بعض العقود
386	 2.3.2.2 - قانون حماية المستهلك
387	 المطلب الثاني: الحق في التعويض: جزء من الذمة المالية
387	 الفرع الأول: الحق في التعويض: قابل للتنازل وللحجز
391	 الفرع الثاني: الحق في التعويض قابل للتقادم
392	 المطلب الثالث: محل الحق في التعويض
392	 الفرع الأول: التعويض بمقابل والتعويض العيني
392	 1- التعويض بمقابل
397	 2- التعويض العيني
399	 1.2 - إعادة الحالة إلى ما كانت عليه
399	 2.2 - القيام بأداءات معينة
400	 3.2 - حق الرد
401	 4.2 - نشر حكم الإدانة
401	 الفرع الثاني: سلطة القاضي في تحديد نوع التعويض
405	 المبحث الثاني: مقدار التعويض
407	 المطلب الأول: تحديد مقدار التعويض كما
407	 الفرع الأول: التعويض الكامل للضرر
407	 1 - مبدأ التكافؤ بين التعويض والضرر
412	 2 - سلطات القاضي
414	 الفرع الثاني: الاستثناءات
415	 1- التعويض الاتفاقي
416	 2- التعويض القانوني
416	 1.2 - تعويض الضرر المتوقع في المسؤولية العقدية
417	 2.2 - تسقيف مبلغ التعويض
418	 3.2 - جداول تعويضات الأضرار الجسمانية

المطلب الثاني: تقدير التعويض من حيث الزمان	419
الفرع الأول: تقدير التعويض وقت الحكم	419
الفرع الثاني: مراجعة التعويض	423
1 - الاحتفاظ بحق المضرور في طلب إعادة النظر	423
2 - مراجعة التعويض المحكوم به في شكل مرتب مدى الحياة	425

علي فيلاي

الالتزامات

الفعل المستحق للتعويض

يقصد بالفعل المستحق للتعويض ما يسمى تقليدياً بالمسؤولية التقصيرية أي المسؤولية التي يتحملها الشخص بسبب إخلاله بالتزام قانوني نتيجة خطأ أو إهمال أو تقصير منه، غير أنه في الوقت الحالي، لم تبق هذه المسؤولية مرتبطة بفكرة الخطأ أي سلوك المسؤول بل أصبحت تستند إلى فكرة تحمل التبعة، حيث أصبحت العبرة بالضرر الذي أصاب الضحية أكثر مما هي بخطأ أو تقصير المسؤول. فالتوجه الجديد للمسؤولية المدنية يرجح حماية الضحية على حماية المسؤول، وهذه الإعتبارات الجديدة هي التي جعلت المشرع الجزائري يستعمل عبارة « الفعل المستحق للتعويض » بدل المسؤولية التقصيرية.

ردمك 978-9961-62-231-5



9 789931 622315